



8.8 مليار دولار حجم الاستثمارات في أربع مدن صناعية سورية

أعلن مدير المدن الصناعية في سورية أكرم الحسن، أن حجم الاستثمارات في المدن الصناعية الأربع التي أنشئت في عام 2004، ارتفع من 480 مليار ليرة (8 مليارات دولار) عام 2010 إلى 512 بليوناً (8.8 مليار دولار) نهاية العام الماضي، لافتاً إلى أنها أمنت 106 آلاف فرصة عمل جديدة، ونقلت مصادر رسمية عنه أن هذه المدن أمنت الكثير من السلع الجديدة في السوق وساهمت في زيادة الطلب على المواد الأولية المحلية وتحسين الصادرات وتقليص الواردات، وأوضح أن حجم الاستثمارات العربية والأجنبية والمشاركة بلغ نحو 118 مليار ليرة، وأمنت 11 ألف فرصة عمل، وتشير أرقام مديرية المدن الصناعية إلى أن الاستثمار في المدينة الصناعية في عدرا (شرق دمشق) بلغ 242 مليار ليرة، وفي الشيخ جبار (محافظة

الحمص) نحو 96.6 مليار ليرة، وفي دير الزور 3.7 مليار ليرة، وبلغ عدد المنشآت في المدن الأربع 4805، من بينها 1146 منشأة بدأت الإنتاج و3659 قيد البناء، وبلغ عدد الشركات العربية والأجنبية والمشاركة في المدن الأربع 299 شركة، وأوضح الحسن أن وزارة الإدارة المحلية تتولّى 101 منطقة صناعية وحرّفة في المحافظات وتنفذها وتستثمرها، مع التركيز على 25 منطقة صناعية وحرّفة اختيرت بالتنسيق مع وزارة الصناعة سينفق عليها في الخطة الخمسية التي بدأ تطبيقها العام الماضي، نحو 7 مليارات ليرة، لافتاً إلى أن مهمة هذه المدن سيكون استيعاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلى ذلك، أعلنت وزارة الكهرباء أن حجم الأضرار التي منيت بها نتيجة الأحداث التي تشهدها البلاد منذ آذار

سورية تجيز للمصارف الخاصة شراء الدولار وبيعه بسعر السوق السوداء

أفادت مصادر اقتصادية أن رئيس الوزراء السوري عادل سفر أصدر قراراً يسمح للمصارف الخاصة العاملة في السوق المحلية بالعمل بسعر صرف الدولار السائد في السوق السوداء بهدف إيجاد منافسة في أسعار الصرف وكسر احتكار شركات الصرافة العاملة في السوق غير النظامية. وجاء القرار بعدما وصل سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى نحو 71 ليرة، في حين أشارت نشرة أسعار الصرف الصادرة عن "المصرف المركزي" إلى أنه لم يتجاوز حاجز 57.88 ليرة، وسمح القرار للمصارف بشراء الدولار وبيع القطع الأجنبي بسعر الصرف السائد في السوق السورية، ورأى رئيس "الحاد غرف التجارة السورية" غسان القلاع، أنه نتيجة للأحداث التي تشهدها سورية، تراجعت قيمة الليرة في مقابل العملات الأجنبية، وفي مقدمتها الدولار لتسجل أرقاماً غير مسبوقه بعدما فُقدت بصورة غير رسمية نحو 39 في المئة من قيمتها أخيراً. وقال في اجتماع نظمته غرف التجارة والصناعة: "نتيجة للأحداث في البلاد، ارتفعت تكاليف الإنتاج والاستيراد وأسعار

عقوبات جديدة على 5 مصارف و3 شركات نفط وسوريا تعتبر العودة إلى الداخل هي الأفضل

أصدر الاتحاد الأوروبي لائحة العقوبات الجديدة التي اعتمدها وشملت خمسة مصارف سورية وثلاث شركات نفط، إلى جانب 22 شخصاً معظمهم أعضاء في أجهزة الأمن. ونشر الاتحاد لائحة باسماء المؤسسات والأفراد المشمولين بالعقوبات وهم: المصرف الصناعي وبنك التسليف الشعبي والمصرف الزراعي التعاوني ومصرف التوفير، وكذلك فرع من المصرف التجاري السوري الذي سبق أن فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عليه هو المصرف التجاري السوري - اللبناني، وقد اتهمت تلك المصارف بأنها "ساهمت في تمويل النظام". أما الشركات فهي: شركة دير الزور للنفط وشركة إيبلا للنفط وشركة دجلة للنفط، ودرجت بسبب "دعمها المالي" لنظام الرئيس بشار الأسد، وتمّ جميد ارضيتها في أوروبا، وكذلك ارضدة 22 شخصاً منعوا أيضاً من الحصول على تأشيرات دخول. وبين هؤلاء 16 ضابطاً كبيراً متهمين بانهم امروا قواتهم باطلاق النار على المتظاهرين، وكذلك قادة من الاستخبارات العسكرية أو أجهزة الأمن بسبب مسؤوليتهم في توقيف أو تعذيب سجناء. يذكر أن هذه سلسلة هي الحادية عشرة للعقوبات على سوريا، وباتت الاجراءات تطول نحو 150 شخصاً ومنظمة مرتبطة بنظام الأسد، علماً ان الاتحاد الأوروبي كان قد فرض



....وملياراً دولار خسائر القطاع

كشفت وزير النفط والثروة المعدنية السوري سفيان علاو أن دمشق تكبدت خسائر نتيجة العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على القطاع النفطي تقدر بأكثر من ملياري دولار منذ إيلول. وقال في مؤتمر صحفي "تكبدنا اضرارا كبيرة نتيجة عدم تصدير النفط والمشتقات النفطية"، مشيراً إلى أن "حجم ضرر الأرباح الفائتة والاضرار غير المباشرة للفترة بين الاول من ايلول ولغاية الآن، يقدر



180 مشروعاً في 2011

عضوية ومعالجة الإطارات المطاطية البالية والبلاستيك والزيوت المعدنية المستهلكة وتحويلها إلى فيول وزيت وحبيبات بلاستيك في حلب، ومشروع آخر لتصنيع كربونات الكالسيوم في اللاذقية، ومشروع في حلب لتربية الأبقار والحلوب وتسمين العجول وتصنيع الحليب المبستر واللبن الرائب والأجبان والسمنة الحيوانية والزبدة والكريمة وإنتاج اللحوم المقطعة والأعلاف والأسمدة العضوية، وشملت مشروع إنتاج الأمصال الطبية بكل أنواعها وأمصال غسيل الكلى والمياه العذبة في ريف دمشق، ومشروع لإنتاج البلوك الخفيف والجدران الخفيفة والمنازل الجاهزة في طرطوس.

ثم دمشق 20 مشروعاً، وحمص والرقبة 13 مشروعاً لكل منهما، ومن بين المشاريع التي وافقت عليها الهيئة مشروع صهر الحديد وسحبه وإنتاج مادة الفيروسيلكون والخردة في حلب، وإقامة قبة فلكنية في ريف دمشق، ومستشفى تخصصي للجراحة التجميلية والعمليات في حمص، ومستشفى متعدد الاختصاصات في ريف دمشق، ومجمع طبي في ريف دمشق، ومشروع لبناء مجمع مراكز طبية باختصاصات مختلفة في دير الزور، ومن المشاريع أيضاً مجمع تصنيع البازلت في السويداء، ومشروع معالجة النفايات العضوية وتحويلها إلى أسمدة

أعلنت "الهيئة العامة للاستثمار" في سورية أنها وافقت العام الماضي على 180 مشروعاً، بلغت تكلفتها 96 مليار ليرة سورية (1.6 مليار دولار)، وأوضحت أن عدد المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ بلغ 77 مشروعاً، قيمة جهيزاتها المختلفة نحو 22 مليار ليرة، وأفاد تقرير صادر عن الهيئة بأن عدد المشاريع الصناعية من أصل المشاريع الموافق عليها بلغ 95 مشروعاً وتلك الزراعية 24 والنقل 58، إضافة إلى مشروعات في قطاعات مختلفة، وأوضح التقرير أن محافظة ريف دمشق استحوذت على 34 مشروعاً، تلتها محافظة دير الزور بـ 21 مشروعاً

دمشق تفسخ 3 عقود مع "ديمان" التركية للفنادق

عام 2008 لتجديد ثلاثة فنادق، هي "ميرديان" في دمشق و"الشهباء" في حلب و"بالميرا" في تدمر، على أن تتولى الشركة التركية إدارة الفنادق واستثمارها لمدة 12 سنة، من بينها ثلاث سنوات للتجديد من دون توقف الفنادق عن العمل، وكانت سورية علقت اتفاق التجارة الحرة الذي أبرمته مع تركيا عام 2004، كما جمدت أنقرة التجارة الحرة مع دمشق وقطعت العلاقات بين البنكين المركزيين السوري والتركي، في حين أقرّ مجلس الشعب السوري (البرلمان) قانوناً فرض بموجبه رسماً مقداره 30 في المئة على كل المواد والبضائع التركية المستوردة، مؤكداً أن الرسم المفروض سيستخدم لدعم إعمار القرى.

أعلنت وزارة السياحة السورية فسخ العقدين الموقعين مع شركة "ديمان" للفنادق التركية التي تدير فندقين في كل من دمشق ومدينة تدمر الأثرية، وأمهل الوزارة إدارة الشركة حتى نهاية شهر كانون الثاني 2012 لاتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنهاء العقدين، وكانت الوزارة أنهت عقد الشركة أيضاً لإدارة فندق "ديمان" في مدينة حلب، وأوضحت مصادر في الوزارة أن فسخ العقدين يعود للنتائج التي توصلت إليها لجنة المراقبة والتقييم لعمل الفنادق، إذ تبين ارتكاب مخالفات قانونية ومالية وفنية وإدارية تحس جوهر العملية التشغيلية، أدت إلى خسائر تكبدتها الوزارة من دون وجه حق، وأظهر تقرير أعدته لجنة رقابية، "انعدام الأسس الإدارية التي يُبنى عليها اتخاذ القرارات الإدارية في هذه الفنادق، ما ساهم في إرباك العمل وخلق جو من التوتر وعدم الارتياح بين العاملين في الفندق المذكورين". وكانت وزارة السياحة وقعت عقداً مع "ديمان" نهاية